

# تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهما السلام لدعماء التراث

العدد الأول [١٨] السنة الخامسة / محرم الحرام ١٤١٠هـ.

وأنني أنا ألا أنت مثل خلداً إن بشك عاجزاً عن إثبات  
المجده العزباء والمعنط البداعي للبيت  
ولأذن الله تعالى نهائاً وإن أخفى ذلك في سمع الناس  
سبعين سنة واراد العصافير والغزل وقاموا على ذلك طاغياً في زمانهم  
كان بين عيوني وبيني صدقاً بالمسروق وما يعاد  
ذلك من عجبٍ يحيى البرهان عليه ولطفه بالبيت  
لأن بيته كان مسحٌ على قبره في كل شهداء شهدوا كما أيام القيمة  
بعمره وأزيد بعشر سنين في قبوره وزعموا كلاماً لا يصدق من حكمه  
بأنه أشرف عقول العروبة والآثر في ذلك  
شوابكه أشد اعجوبةً للبيت. كما أن ابن إسحاق بن إبراهيم  
عن أبي ذئن في الرسم العظيم المورود. يسأل قطيبة الرضا عن رؤياه  
لو أنه لقيت كائنات في الجنة. أو أنه دفع ملائكة الرحمة فرأى  
العزيز الذي مثل هذا المرايد أداءً لسروره وذهب إلى هناك فرأى في  
صوب الربيع لاصق بسيف المطر. كما ما لقيت شيئاً في  
برقة من الروحي أو قوام من العجز. أو أنه دفع ملائكة  
بسحابات السموات السبع كل أربع الأسماء وقيل شرم  
يا مورود الاسماعيل وهم يهاجمونه. فلما نظر إليه العرش قال أقدر به  
وتحارب مع الأيام وهي حياله كلها بغير قدر النبات  
ويحيى حبه



# تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث

- الإسهام في النشرة بباب مفتوح لجميع العلماء والمحققين والمهتمين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام.
- الآراء المنشورة لا تعبر عن رأي النشرة بالضرورة.
- ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنية، وليس لأي اعتبار آخر.
- النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها.

## الراسلات :

تعنون باسم: هيئة التحرير  
بيروت - بئر العبد - مقابل البنك اللبناني / الفرنسي  
ص. ب. ٢٤/٣٤ - تلكس ٤٠٥١٢ - ت: ٨٤٣٠٨٢٠

## تراثنا

العدد الأول [١٨] السنة الخامسة / محرم - ربيع الأول - ربيع الثاني ١٤١٠هـ.  
الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث.  
الكتمية: ١٠٠٠ نسخة.

قيمة الإشتراك السنوي في نشرة تراثنا ١٥ دولاراً داخل لبنان ، و ٢٥  
دولاراً في البلاد العربية وأوروبا وأسيا وأفريقيا والأمريكيتين  
وأستراليا . بضمها أجور البريد المضمون .

# التنوين

## أقسامه وأحكامه

السيد حسن الحسيني



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الخلائق أجمعين محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى الأئمة المعصومين من آله، من الآن إلى قيام يوم الدين.  
وبعد: فإنَّ من الملاحظ ما للتنوين من أثر في علوم الأدب من اللغة والنحو،  
والصرف ، والإملاء، والتجويد، القراءات، وهذا الأخير أثر بارز في باب قراءة  
الصلوة، فيدخل في الفقه من هذه الجهة، أيضاً.

والبحث عن التنوين مثبت في كتب الأدب، فكان في جمه في مكان واحد  
من الفائدة ما لا يخفى على طالبيه.

وقد رتب على فصول وخاتمة:

الفصل الأول: في تعريفه.

الفصل الثاني: في أحكامه.

الفصل الثالث: في أقسامه.

والخاتمة: في فوائد متفرقة.

والمأمول من الإخوان أن ينظروا فيه بعين الرضى.

واله المسئول أن يتقبله بقبول حسن، بعْنَه وإحسانه، إِنَّه ذُو الجلال  
وَالإِكْرَام.

\* \* \*

## الفصل الأول

### في تعريف التنوين

التنوين في الأصل مصدر نونٌ الكلمة إذا ألحقتها نوناً<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: نون ساكنة بالأصالة، زائدة، تلحق آخر الكلمة لغير توكيده، ثبت لفظاً لا خطأ.

فقولنا: «نون» جنس التعريف، وما بعده فصول مخرجة:  
فخرج بقولنا: «ساكنة» النون المتحركة الزائدة للإلحاق كما في مثل «رعشن»  
للمرتعش، و«ضيفن» للطفيلي وإنما قيد السكون «بالأصالة» لئلا يخرج بعض أفراد  
التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين نحو «محظوراً انظر»<sup>(٢)</sup>.

وبقولنا: «زائدة» النون الأصلية كما في «حسن».

وبقولنا: «تلحق آخر الكلمة» نون الانفعال نحو «انكسر ومنكسر».

وبقولنا: «لغير توكيده» نون التأكيد في مثل «إضربن».

وبقولنا: «ثبت لفظاً لا خطأً» سائر النونات الزائدة، ساكنة كانت أو غيرها،  
لثبوتها خطأً، كالنون اللاحقه لآخر القوافي، والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة  
أخرى نحو «أحمد انطلق».

فائدة:

إنما كان التنوين ساكنأً، لأنّه حرف، والحرف مبنيّ، والأصل في المبنيّ  
السكون، فإذا ألقاه ساكن تتحرّك بالكسر، لأنّ الأصل في تحريك الساكن الكسر،

---

(١) لاحظ: المدائق الندية: ١٤، والفوائد الضيائية: ٢٩١، والنصرية - للأزهرى - ٣٠/١.

(٢) راجع: التصریح ٣١/١.

كما في حاشية الفوائد الضيائية<sup>(٣)</sup>.



## الفصل الثاني في أحكام التنوين

إن للتنوين أحكاماً لازمة، لا بد من مراعاتها وهي:

الأول: أن التنوين من مختصات الاسم، فلا يلحق الفعل ولا الحرف - إلا ما استثنى - وسيأتي التنبيه عليه في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

الثاني: أنه لا يجامع الألف واللام، فلا ينون الاسم المحلّ بها، وكذا لا يجامع النداء إلا في نداء النكرة المقصودة، كقول الأعمى: «يا رجلاً خذ بيدي»، وإلا في الضرورة كما سيأتي.

وكذلك لا يجامع الإضافة، فيحذف من الاسم لو أضيف.

قيل: السبب في الجميع أنها من علامات الاسم ومحضاته، ولا تجتمع علامتان في الاسم الواحد إلا في النكرة المضافة، وفيه نظر.

الثالث: أنه يحذف مع العلم الموصوف بكلمة «ابن» المضافة إلى علم آخر تخفيفاً، فتقول: « جاءني زيد بن عمرو » وأما إذا لم يقع صفة نحو « زيد بن عمرو » - على أنه مبتدأ وخبر - فلا، لقلة استعماله، ولأن التنوين إنما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام، وليس هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره كما صرّح به الرضي رحمه الله في شرح الكافية<sup>(٤)</sup>.

إلا في الضرورة كقوله: « جارية من قيس بن ثعلبة »<sup>(٥)</sup> بحذف التنوين من الموصوف.

وقد يحذف في موضعٍ لتشابهه ذلك، كما قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ بْنُ اللَّهِ﴾

---

(٤) لاحظ شرح الكافية - بتحقيق الدكتور يوسف حسن عمر - ٤٨٣/٤، ولا يلاحظ أيضاً شرح الكافية - طبع شركة الصحافة المثلثية - ٤٠٢/٢.

(٥) بعده: « كريمة أخواها والعصبة » وهو للأغلب العجل.

فإن «عَزِيزًا» هذا مبتدأ و«ابن» خبره، ولما أشبه المجوزة حذفها صورة حملوه عليها فحذف، لكن لا يقاس عليه<sup>(٦)</sup>.

الرابع: أنه يحذف في الوقف على الكلمة، لأنّه تابع للحركة، والوقف يقتضي عدم الحركة.

الخامس: أنه يقلب في حالة النصب إلى الألف، عند الوقف، فرقاً بين حالتي الرفع والنصب - على غير لغة ربيعة - .

السادس: أنه لا يدخل على ساكن، لاستحالة اجتماع ساكنين، ومن ثم تُحذف الياء من نحو(قاضي) مرفوعةً وبجرورة، بعد حذف حركتها، لشلل الضمة والكسرة على الياء، فتبقى الياء الساكنة، فإذا دخل عليها التنوين اجتمع ساكنان، فتحذف الياء، ويتبع التنوين حركة الضاد فيصير «قاضٍ» بخلاف حالة النصب، لأنّ الفتحة تظهر على الياء لخلفتها، فتنوّن أيضاً.

السابع: أنه يدغم فيها بعده إن كان من حروف الإدغام وهي حروف «يرملون».

الثامن: أنه لا يدخل على الممنوع من الصرف، إلّا في الضرورة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

التاسع: أنه يحذف عند اتصاله بساكن بعده في موارد قليلة، ومنه: (ولا ذاكَ الله إِلَّا قليلاً) <sup>(٧)</sup> لكن البغدادي قد ذكر في خزانة الأدب: <sup>(٨)</sup> أنّ التنوين حذف لضرورة الشعر لا لالتقاء الساكنين كما ذكر ابن هشام.

وقوله: «وحاتُم الطائي وهاب المئي» <sup>(٩)</sup> فالحذف هنا للضرورة، وشدّت قراءة

---

(٦) جواهر الأدب - للأربيل - : ٧٦.

(٧) هذا عجز بيت، صدره: «فألفيته غير مستعبد» وهو منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي.

(٨) خزانة الأدب ٤/٥٥٤.

(٩) قبله: «جيّدة خالي ولقيط علي» نسبه أبو زيد الأنصاري في النواذر إلى امرأة تفخر بأخواتها من اليمن، وجعله العيني من رجز لقصي بن كلاب، وخطأه البغدادي في ذلك بأنّ حاتماً بعد قصي بزمن.

عثمان بن عفان وغيره **(قل هو الله أحد الله الصمد)** مع أن القياس ثبوته.  
العاشر: أنه - وإن لم يكتب خطأ - إلا أن له علاماً في الخط ، وهي تكرار  
الحركة، وإذا دخل على الساكن كافي تنوين (الغالي) لجئ إلى رسمه خطأ، وسيأتي  
بيانه.

ويرسم في حالة النصب ألف في آخر الكلمة، ولعله لما مر من ثبوته وقفأ، فرقاً  
بين الأحوال. انظر: الحكم الخامس من هذا الفصل.

\* \* \*

### الفصل الثالث في أقسام التنوين

قد أنهوا أقسامه إلى عشرة، اتفقا على أربعة منها، واختلفوا في الباقي، أما المتفق عليه فهو:

**الأول: تنوين الأمكانية:** ويسمى تنوين الصرف، والتمكّن، والتمكين، أيضًا.  
وهو اللاحق للاسم المنصرف، معرفةً كان كـ«زيد» أو نكرة كـ«رجل».

وفائدته: الدلالة على أنَّ الاسم متصل في الاسمية، لأنَّه لم يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل بوجود العلتين أو واحدة تقوم مقامهما فيمنع من الصرف، ولذلك نقل عن الكسائي والفراء: أنَّه للفرق بين الاسم والفعل.

وحکى السيوطي في «هم الهوامع» عن قطرب والسهيلي: أنَّه يدخل فرقاً بين المفرد والمضاف، ومن ثم حذف في الإضافة<sup>(١٠)</sup>.

#### الثاني: تنوين التنکير.

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها<sup>(١١)</sup>.  
ويقع ساعياً في باب اسم الفعل كـ«صِهِ» بمعنى: اسكت سكوتاً ما في وقت ما غير معين، وإذا خلا عن التنوين صار بمعنى: اسكت السكوت الحالي.  
وكذلك في باب أسماء الأصوات.

رقياساً في المختوم بـ«وَهُ» كسيبويه، فيكون المراد حينئذٍ: شخصاً من سُمِي

(١٠) هم الهوامع شرح جمع الجوامع - للسيوطى - ٢/٧٩، طبعة محمد بدر الدين النعساني.

(١١) الكواكب الدرية ١/٨، مغني اللبيب ١/٤٤٥، شرح ابن عقيل: ٣

بهذا الاسم، وإذا حذف منه صار معرفةً على المشهور بين النحاة.

### استدراك:

قال - الفاضل عصام الأسفرايني في حاشيته على الفوائد الضيائية ما لفظه: وقال في «ص» تنوين «صِيه» للفرق بين الوصل والوقف، فعند الوصل تنوين، وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة، فمقتضى كلامه ثبوت قسم للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف<sup>(١٢)</sup>.

### تبنيها:

الأول: اختلفوا في تنوين «رَجُلٍ» هل يدلُّ - مع الأمكانية - على التكير، أم لا؟

فقال بعضهم: إنَّه يدلُّ عليهما.

ورده ابن هشام في المغني: بأنه لو سُمِّيت به رجلاً، بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التكير<sup>(١٣)</sup>.

وكأنَّه أخذه من ابن الحاجب فراجع<sup>(١٤)</sup>.

وقال نجم الأئمة الشيخ الرضي رحمه الله في شرح الكافية: وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكَن والتکير معاً ، فربَّ حرف يفيد فائنتين كالألف والواو في «مسلمان» و«مسلمون» فنقول : التنوين في (رجلٍ) يفيد التكير أيضاً، فإذا سُمِّيت بالاسم تمحضت للتمكَن<sup>(١٥)</sup>.

قال ابن معصوم المدني رحمه الله في «الحدائق الندية»: وعلى هذا يكون

(١٢) الفوائد الضيائية: ٢٩١.

(١٣) مغني اللبيب ٤٤٥/١.

(١٤) راجع: حاشية الشمر على المغني ٩٦/٢.

(١٥) لاحظ: شرح الكافية ٤٥/١ بتحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، و١٣/١ طبع شركة الصحافة العثمانية.

تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل، هو المتمحض للدلالة على التنكير كما  
قاله بعضهم<sup>(١٦)</sup>.

قلت: وكلام الرضي رضي الله عنه هو المرضى في هذا الباب.

الثاني: علم مما تقدم أن بين تنوين التمكّن والتنكير عموماً وخصوصاً من

وجه:

فمادّة الاجتماع في تنوين (رجل).

ومادّة الانفراق لتنوين التمكّن في (زيد). علماً.

ومادّة الانفراق لتنوين التنكير: (سيبوية). غير علم.

قاله سعد الله في حاشيته على الفوائد الضيائية<sup>(١٧)</sup>.

الثالث: تنوين المقابلة.

وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ك (مسلماتٍ)، وجُعل هذا التنوين في مقابل (نون الجمع) في جمع المذكور السالم، إذ الألف والتاء - كلامها - بمنزلة الواو في جمع المذكر السالم، فتبقى النون ويفاصلها التنوين.

قال ابن هشام في مغني اللبيب: وقيل هو عوض عن الفتحة نصباً.

وأضاف: ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر، ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني؟<sup>(١٨)</sup>.

ثم لا يخفى أنه ليس تنوين تمكّن ولا تنوين تنكير، لدخوله على غير المنصرف بالعلمية والتأنيث كما في «عرفاتٍ» علماً، مع أنَّ تنوين التمكّن لا يدخل ماؤمن من الصرف ، ولأنَّ تنوين التنكير لا يلحق المعرف - كما مر آنفاً -

(١٦) المدائق الندية: ١٤.

(١٧) الفوائد الضيائية: ٢٩١.

(١٨) مغني اللبيب ٤٤٥/١.

#### الرابع: تنوين العوض.

وهو اللاحق عوضاً عن حرف أصلي أو زائد، أو عن مضاد إليه مفرداً أو جملة، فهذه أقسام أربعة:

**الأول:** ما كان عوضاً عن حرف أصلي: كتنوين «جوارٍ» في حالة الرفع والجر، فإنّ أصله «جواري» على وزن «مساجد» حذفت منه الباء تخفيفاً، لشلل الضمة والكسرة على الباء، وعوض عنها التنوين، وكذا في «غواشٍ» من الجموع المعتلة على وزن (فواعل).

**وقال المبرد:** هو عوض عن الحركة في الباء الممحورة.  
وردَّ بلزم التعويض عن كل حركة ممحورة كما في الكلمة «حبلٍ»<sup>(١٩)</sup>.  
**وقال الأخفش:** التنوين في «جوارٍ» للتمكين، والاسم منصرف، لخر وجه عن وزن «مساجد» بحذف الباء.

وردَّ بأنَّ حذفها للتخفيف، فهي منوئٌ ومقدّرة<sup>(٢٠)</sup>، وقد اشتهر: أنَّ المقدَّر كالذكر.

**الثاني:** ما كان عوضاً عن حرف زائد: كتنوين «جندلٍ»، فإنَّ أصله «جنادل» حذفت ألف، وعوض عنها التنوين؛ قاله ابن مالك.

قال ابن هشام: والذي يظهر خلافه، وأنَّ تنوين الصرف<sup>(٢١)</sup>.

قلت: لامنافاة بين كونه للعوض والصرف، كما مرَّ مثله عن الرّضي في تنوين «رجلٍ» حيث جعله للتمكين والتنكير. إذا لم يكن علماً - اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالُ : إِنَّ حذفَ الْأَلْفِ مِنْ «جنادل» لَا ينقضُ الْكَلْمَةَ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى التَّعْوِيْضِ عَنْهَا، لَأَنَّ الْكَلْمَةَ تَصِيرُ بِحذفِ الْأَلْفِ «جندل» وَهُوَ الْمُفْرَدُ، بِخَلْفِ مَا حُذِفَ مِنْ «جواري».

(١٩) لاحظ: مغني الليبب ٤٤٦/١.

(٢٠) راجع المغني ٤٤٦/١.

(٢١) راجع: المغني ٤٤٦/١.

**الثالث:** ما كان عوضاً عن المضاف إليه إذا كان مفرداً، كتنوين «كُلّ» و«بعض» إذا قطعا عن الإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكَ يَسْبُحُون﴾<sup>(٢٢)</sup> أي وَكُلٌّ أَحَدٌ، وقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾<sup>(٢٣)</sup> أي فوق بعضهم. هذا، ولكن قال الأزهري في التصريح: التحقيق أنَّ تنوينها تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها<sup>(٢٤)</sup>.

ووافقه على ذلك ابن موصوم رحمه الله في حدائقه حيث قال: والمحققون على أنَّ التنوين في ذلك للتمكين، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه<sup>(٢٥)</sup>. وممَّا يدخل في هذا القسم «أَيُّ» في قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسْنَى﴾<sup>(٢٦)</sup>.

**الرابع:** ما كان عوضاً عن المضاف إليه إذا كان جملة، كتنوين «إِذْ» في نحو «يُوْمَئِذٍ» وتقديره «يُوْمَ إِذْ كَانَ ...». ثم حذفت الجملة المضاف إليها «إِذْ» وعَوْض عنها التنوين، وعند التقاء الساكنين في الذال والتنوين كسرت الذال. وكذلك التنوين في «حِينَئِذٍ» و«ساعِتَنِذٍ» و«عَامِتَنِذٍ» وكلَّ أسماء الزَّمان إذا أضيفت إلى «إِذْ»<sup>(٢٧)</sup>.

#### نبية:

﴿إِعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ التَّنْوِينَاتِ الْأَرْبَعَةِ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ، فَلَا تَلْعَقْ غَيْرَهَا بِالْأَتْفَاقِ، لَأَنَّهَا لَمْ يَعْنِ لَأَنَّهَا لَا تَوْجِدُ إِلَّا فِيهِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي فَصْلِ الْأَحْكَامِ آنَفَاً. أَنْظُرْ: الْحُكْمُ الْأَوَّلُ.﴾

(٢٢) سورة الأنبياء: ٣٣: ٢١.

(٢٣) سورة الزخرف: ٤٣: ٣٢.

(٢٤) شرح التصريح على التوضيح ١/٥٥.

(٢٥) الحدائق الندية: ١٤.

(٢٦) سورة الإسراء: ١٧: ١١٠.

(٢٧) جواهر الأدب: ٧٢.

وأما المخالف فيه من أقسام التنوين فهو ستة:

### الأول: تنوين الترْنَم.

وهو اللاحق للقوافي المطلقة، أي التي آخر رُوِيَّها أحد حروف الإطلاق الثلاثة (الألف، والباء، والواو) الحاصلة من اشباع حركاتها (الفتحة، والكسرة والضمة) فيكون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق، نظماً أو نشراً<sup>(٢٨)</sup>.

وبعبارة أخرى: إن التنوين الذي يحصل غُنْتَه يلزمها التغني في الحلق بدلاً عن حرف الإطلاق الذي هو مَدَّةٌ في الحلق.

وقيل: إنما يسمى بالترْنَم، لأنَّه قاطع للترْنَم الحاصل من حرف الإطلاق. ويؤخذ من كلام ابن يعيش: لحق هذا التنوين بمطلق القوافي، كما سيجيء ويدخل المعرف باللام وغيره، كما أنه لا يختص بالاسم، بل يلحق به كما في قول جرير: (أَقْلَى اللَّوْمَ عَادِلٌ وَالْعَتَابُونَ)<sup>(٢٩)</sup>.

وبالفعل كافي قوله أيضاً: (وَقُولِي إِنْ أَصْبَتُ لَقْدَ أَصَابَنْ).

ويلحق بالحرف أيضاً كما في قول النابغة: (لَمَا تُرْزَلْ بِرْ حَالَنَا وَكَانْ قَدْنَ)<sup>(٣٠)</sup>. قال ابن هشام الأنصاري في المغني: زعم أبو الحجاج بن معزوز: أنَّ ظاهر كلام سيبويه في المسْمَى تنوين الترْنَم أنه نون عوض من المَدَّة، وليس بتنوين<sup>(٣١)</sup>. وسيجيء أنَّ ابن مالك يقول: إنَّها نون زائدة. ويؤيدُهما: ثبوتها لفظاً.

### الثاني: تنوين الغالي.

وهو اللاحق للقوافي المقيدة، أي التي ليس آخر رُوِيَّها حرف إطلاق، لكنَّ

(٢٨) جواهر الأدب: ٧٤.

(٢٩) ومقامه: «وَقُولِي انْ أَصْبَتُ لَقْدَ أَصَابَنْ» الآتي ذكره.

(٣٠) قبله: «أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا».

(٣١) مغني الليبب ٦٤٠/١.

آخر حرف من روّها ساكن صحيح. ويسمى (غالياً) لغلوه على وزنه، وتجاوزه حد رؤيه (بكسر وزن الشعر).

وفادته الفرق بين الوقف والوصل.

وهو لا يختص بالاسم، كالترنّم، فيلحقه كافي قول رؤبة بن العجاج:  
 «وقاتم الأعماق خاوي المخترقون».  
 «مشتبه الأعلام لاماع الحفون».

ويلحق الأفعال أيضاً كما في قول العجاج:  
 «من طللِ كالاتحميِ انهجن»<sup>(٣٢)</sup>.

ويلحق الحروف كما في قول رؤبة. على ما قيل -<sup>(٣٣)</sup>:  
 «قالت بنات العم يا سلمى وانن».«كان فقيراً معدماً، قالت وانن».

وقد أنكر جماعة ثبوت هذا القسم من التنوين كما سيأتي في كلام ابن هشام وأثبته آخرون كالأخفش والعروضيين.

قال ابن هشام: وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنّم، زاعماً: أنَّ الترنّم يحصل بالنون نفسها لأنَّها حرف أغنَّ<sup>(٣٤)</sup>.

قلت: فالترنّم عنده غير خاص بالقوافي المطلقة، كما ذكرنا.

وقال في المغني أيضاً: وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين أللبة، لأنَّه يكسر الوزن، وقالا: لعلَّ الشاعر كان يزيد «إن» في آخر كل بيت ، فضعف صوته بالهمزة، فتوهَّم السامع أنَّ النون تنوين.

قال ابن هشام: واختار هذا القول ابن مالك<sup>(٣٥)</sup>.

(٣٢) قبله: «ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا».

(٣٣) راجع التصريح - للأزهرى - ٣٧/١.

(٣٤) مغني اللبيب ٤٤٨/١.

(٣٥) مغني اللبيب ٤٤٨/١.

تنبيه:

قال في مغني اللبيب : زعم ابن مالك في التحفة : أنَّ تسمية التنوين اللاحق للقوافي المطلقة، والقوافي المقيدة تنويناً، بمحازٍ، وإنما هو نونٌ آخرٌ زائدة، وهذا لا يختصُ بالاسم، وتجتمع الألف واللام، ويثبت في الوقف<sup>(٣٦)</sup>.

أقول: مُدَعاه في الترْنَم قريب، إذ إثبات النون خطأً - مع تمكنهم من حذفها - دليل على عدم كونه تنويناً وقد تقدم .

وأما الغالي، فإثباتهم له خطأً لعدم تمكنهم من تركه وحذفه، إذ مع سكون آخر الرويَّ لم يمكن الإلعام بالتنوين بعلامة، لأنَّها تابعة للحركة.

هذا، ولكنَّ في كلام صاحب التحفة ما لا يخفى :

أما أولاً: فلأنَّ عدم اختصاصه بالأسماء إنما هو لكونه مفيداً معنىً غير مختص بها، بخلاف التنوينات الأربع الأولى، فإنها تفيد معانٍ خاصة بالأسماء، كما مرَّ مع أنَّ كلامه منقوض بتنوين الضرورة الآتي ذكره.

وثانياً: فإنَّ اجتماعه مع الألف واللام، لأجل عدم اختصاصه بالأسماء، وقد عرفت: أنَّ السبب المسُوغ لاجتماع التنوين - في الأربع الأولى - مع الألف واللام، هو عدم جواز اجتماع علامتين خاصتين بالاسم.

وثالثاً: أنَّ إثباتهم له في الوقف سببه ما ذكرناه آنفاً من كون الكلمة ساكنة. على أنَّ الدسوقي نقل في حاشيته على المغني عن الزمخشري: أنَّ كلامه يفيد أنه لا يثبت في الوقف، إذ خصه بالوصل<sup>(٣٧)</sup>. وحكاه عنه الشمني أيضاً فراجع<sup>(٣٨)</sup>.

(٣٦) مغني اللبيب ٤٤٨/١ وقال الدسوقي في حاشيته على المغني ٦/٢: هذا غير اختياره لمذهب السيرافي والزجاج فله قولان.

(٣٧) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٦/٢.

(٣٨) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٩٨/٢.

### الثالث: تنوين الضرورة

وهو اللاحق لما لا ينصرف في الشعر، كقول أمرىء القيس:  
«ويوم دخلتُ المدرَّ خِدْرَ عَنْيَزَةَ»<sup>(٣٩)</sup>.

وجعل ابن هشام هذا التنوين للتمكّن، إذ الضرورة أباحت صرف الكلمة.  
ومنه التنوين اللاحق للمنادى المبني على الضم كقول الأحوص:

«سلام الله يا مطرًّا عليها»<sup>(٤٠)</sup>.

أو المنصوب، كقوله:  
«يا عدياً لقد وَقْتَكَ الأَوَاقِيَّ».

### الرابع: تنوين الزيادة.

ويسمى تنوين المناسبة أيضاً.

وهو اللاحق لغير المنصرف، في غير الشعر، كقراءة نافع : ﴿سلاسلًا وأغلالًا﴾<sup>(٤١)</sup>.

### الخامس: تنوين الشذوذ.

ويسمى تنوين التكثير، وتنوين الهمزة أيضاً.

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصد التكثير.

وهو كقول بعضهم: «هؤلَاءِ قومك» حكاه أبو زيد، وفائدته: مجرد تكثير  
اللفظ.

---

(٣٩) وتمامه: «فقالت لك الوليات إنك مرجل».

(٤٠) وتمامه: «وليس عليك يا مطر السلام».

(٤١) سورة الإنسان ٤: ٧٦.

قال ابن هشام: وقال ابن مالك: الصحيح: أنَّ هذَا نُون زِيَّدَتْ فِي آخِرِ الاسم، كُنُون «ضِيفِن»، وليُسْ بِالتنوين.

ثم قال: وفيها قاله نظرٌ، لأنَّ الَّذِي حَكَاهُ سَمَّاهُ تنوينًا، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونُون «ضِيفِن» ليست كذلك<sup>(٤٢)</sup>.

#### السادس: تنوين الحكاية.

وهو اللاحق للفظ **فِي حِكَيٍ** كما هو، ذكره ابن الخباز في شرح الجزوئية وقال: مثل أن تسمى رجلاً بـ«عاقلةٌ لبيبةٌ» فإنك تحكي لفظ المسماة به.

قال ابن هشام بعدما نقله عنه في المغني: وهذا اعتراف منه بأنَّه تنوين الصرف، لأنَّ الَّذِي كان قبل التسمية حكيٌ بعدها<sup>(٤٣)</sup>.

وأورد عليه: بأنَّه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعاً، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علَّتان مانعتان من الصرف فثبتَ أنَّه قسم برأسه وإن كان المحكى تنوين صرف.

وأجيب: بأنَّ عدم مجامعة تنوين الصرف لما فيه علَّتان إنما هي اعتبارية وضعية لا ذاتية، فإذا وجد ما يدلُّ على المجامعة اعتبر، كما في الحكاية هنا<sup>(٤٤)</sup>.

#### تنبيهان:

**الأول:** قال العلامة الأهلل في الكواكب الدرية<sup>(٤٥)</sup> - بعدما ذكر التنوين وأقسامه -: ولكن الأصح اختصاص ما عدا الآخرين - يعني تنويني الترمّ والغلوّ - كما مرَّ.

(٤٢) مغني الليبب ١/٤٤٩.

(٤٣) المغني ١/٤٤٩.

(٤٤) راجع المنصف من الكلام ٢/٩٩.

(٤٥) الكواكب الدرية شرح متّمة الأجر ومية ١/٨.

وأشار بقوله «كما مر» إلى ما ذكره في أوائل بحث التنوين بقوله : فأمّا الثانية فاختصاصها بالاسم ظاهر، لأنَّ واحداً منها لا يكون في الفعل.

قال: وأمّا الآخرين، فتسميتها تنويناً مجازاً كما جزم به الفاكهي تبعاً لجمع محقّقين، لعدم اختصاصها بالاسم، ولشبوتها خطأ.

الثاني: قد جمع بعضهم أقسام التنوين العشرة - غير متعرّض للخلاف - في

قوله:

«قابلٌ» بجمع التأنيث وقد سلما  
«غالٍ» انِّي، أو «بصرف» الشعراً حرما  
«والحكي» ما «شدّ» تلك العشر فافتھما  
ورنَم اضطر غالٍ واحك ما هزا<sup>(٤٦)</sup>

«مَكْنٌ» بزيدي، وأيَّهِ «نَكَرْنَهُ» كذا  
«عَوْضٌ» جوارٍ، إِذِ «رَنَمٌ» بمطلقه  
كذا نداء «بِتَنْوِينٍ» كيا مطرٌ  
وجمعها بعضهم أياضاً في قوله:  
مَكْنٌ وقابلٌ وعَوْضٌ وَالْمَنْكَرُ زَدَ

فائدة:

قال الأربلي في جواهر الأدب<sup>(٤٧)</sup>: قد تسمى الأربع المختصة بالأسماء تنوين التمكين، وعلى هذا فالتنوين نوعان:  
أحدهما: التمكين.

وثانيهما: الترْنَم، فإنَّ بعضهم يدخل الغالي في الترْنَم، ويجعل الترْنَم لما لا يختصُّ بالأسماء.

\* \* \*

(٤٦) التصريح ٣٧/١.

(٤٧) جواهر الأدب: ٧٥.

### الخاتمة

وتشتمل على فوائد متفرقة

#### الأولى:

اختلفوا في حذف التنوين من كلمة «غير» في مثل قولنا «قبضت عشرة ليس غير» مع أنه متمكن متصرف.

فقيل: لبناءه، فيحتمل أن يكون خبراً للليس ، واسماً له.

وقيل: لنية المضاف إليه، فهو متعين لكونه اسم ليس .

وردّ هذا بأنَّ المضاف إليه لا يحذف باطراد مع القرينة.

#### الثانية:

تنوين «عرفات» - إذا كان علماً - فهو للمقابلة كما مر آنفاً، وأما إذا لم يكن علماً فتنوينه للأمكانية، إذ يمتنع كونه مع العلمية لذلك، لعدم صرفة.

#### الثالثة:

تنوين كلمة «قبلًا» في قوله:

«وساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلًا»

تنوين الأمكانية والتنكير، لأنَّه بعد قطع الإضافة أصبح كالمبهم.

#### الرابعة:

ورد حذف التنوين تخفيفاً في بعض القراءات كقراءة أبي عمرو بن العلاء:

**﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾** بحذف التنوين من (أحد)<sup>(٤٨)</sup> مع أنَّ القراءة

---

(٤٨) وقد تقدم أنها قراءة عنثان.

المشهرة بالتنوين.

واعتذر أبو علي عن ذلك - كما في مجمع البيان<sup>(٤٩)</sup>: بأن النون قد شابت حروف اللين في الآخر في أنها تزداد كما يزدن، وفي أنها تدغم فيهن كما يدغم كل واحد من الواو والياء في الآخر، وفي أنها قد أبدلت منها الألف في الأسماء المنصوبة وفي الخفيفة، فلما شابت حروف اللين أجريت مجرها في أنْ حذفت ساكنة لالتقاء الساكنين كما حذف الألف والواو والياء لذلك في نحو «رمي القوم» و«يغزو الجيش» و«يرمي القوم» ومن ثم حذفت ساكنة في الفعل في نحو «لم يك» و﴿لا تك في مِرْيَةٍ﴾<sup>(٥٠)</sup> فحُذفت في (أحد الله) لالتقاء الساكنين كما حُذفت هذه الحروف في نحو: «هذا زيد ابن عمرو» حتى استمر ذلك في الكلام، وأنشد أبو زيد:

فألفيته غير مستعبدٍ      ولا ذاكر الله إلا قليلا

هذا، وأمّا ما ورد تجويزه في ظاهر عبارة «العروة الوثقى» في مبحث القراءة<sup>(٥١)</sup> من كتاب الصلاة في الآية الكريمة، فالأكثرون على خلافه كما هو صريح المواشي عليه.

#### الخامسة:

حكى صاحب التيسير والشاطبي وصاحب سراج القارئ إجماع القراء السبعة على إدغام التنوين إذ كان طرفاً في (الراء) و(اللام) من غير غنة كما في الشهادة بالرسالة: «وأنَّ محمداً رسول الله» ونحو قوله تعالى: ﴿هُدٰىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٥٢)</sup>. وقد أجمعوا على إدغامه في حروف - ينمو - الأربع إدغاماً مصاحباً للغنة، إلا من خالف في (الواو، والياء) فإنه لا يغرن فيها.

(٤٩) مجمع البيان في تفسير القرآن - للإمام الطبرسي - ٥٦٢/٥.

(٥٠) سورة هود ١١: ١٠٩.

(٥١) المسألة رقم ٥٦.

(٥٢) سورة البقرة ٢: ٢.

وحكى الإجماع مستفيضاً على إظهاره قبل حروف الحلق، كما أجمعوا - على ما حكي عن الشاطبية وسراج القاريء على إخفائه مع بقاء الغنَّة عند خمسة عشر حرفاً، ومن رام التفصيل فليراجع كتب علم التجويد<sup>(٥٣)</sup>.

#### السادسة:

اختلفوا في إملاء الكلمة «إذن» الناصبة للمضارع: فالجمهور يكتبونها بالألف مع التنوين، لأنَّهم يقفون عليها كذلك، قال ابن هشام: وكذا رسمت في المصاحف<sup>(٥٤)</sup>.

وعن المازني والمبرد: أنها تكتب بالنون.

وبالغ المبرد في ذلك حتى نقل عنه<sup>(٥٥)</sup> أنه قال: اشتتهي أن تُكُوي يُدْ من يكتب (إذن) بالألف، لأنَّها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحروف.

لكن نقل عن المازني كتبها بالألف، فإن صَحَّ هذا النقل عنه مع قوله إنه يوقف عليها بالنون فهو مشكل كما قال الدمامي في «تحفة الغريب»<sup>(٥٦)</sup>.

وعن الفراء: إنْ عملت كتبت بالألف، إذ لا تلتبس حينئذٍ بـإذا الظرفية، لقيام المانع من الالتباس وهو العمل، وإنْ كتبت بالنون، فرقاً بينها وبين (إذا). وتبعه على ذلك أبو الحسن ابن خروف.

وقال الدمامي في «تحفة الغريب»: وحكى ابن أم قاسم عن صاحب «رصف المباني» أنه قال: والذي عندي فيها من الاختيار أن يُنظر، فإن وصلت بالكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف، وإذا وقف عليها كتبت

(٥٣) راجع: رسالة قواعد التجويد، للعلامة السيد محمد جواد العاملی - صاحب «مفتاح الكرامة»:- ٢٣ و ٢٥ و ٢٦.

(٥٤) مغني الليبب ٣١/١.

(٥٥) لاحظ: «تحفة الغريب» للدمامي بهامش «المنصف من الكلام» ٤٤/١.

(٥٦) تحفة الغريب ٤٤/١.

بالألف، لأنّها إذ ذاك مشبّهة بالأساء المنقوصة<sup>(٥٧)</sup>.

وكيف كان، فالتنوين فيها - عند كتابتها بالألف - ليس من التنوين المصطلح.

هذا في حال الوصل.

وأمّا في حال الوقف:

فقال ابن مالك وابن هشام<sup>(٥٨)</sup> والجمهور: إنّ نونها تبدّل ألفاً، تشبيهاً لها بـتنوين المنصوب.

وروي عن المازني والمبرد الوقف بالنون لأنّها كنون (لن) و (أن).

وقال شيخ الصنعة أبو الفتح ابن جنّي، في مبحث الإبدال من التصريف الملوكى، في إبدال الألف من النون، ما نصّه: وأبدلت أيضاً من نون «إذن» في الوقف، نحو قولك : «لأضر بنك إذاً» تريده: إذن.

والحمد لله في البدء والانتهاء، وصلى الله عى سيدنا محمد خاتم الأنبياء، وعلى عترته السادة الأصفياء وسلم تسلیماً.




---

(٥٧) تحفة الغريب ٤٤/١.

(٥٨) معنى الليبب ٣١/١.

## مصادر البحث

- ١- أوضح المسالك في شرح الألفية، لابن هشام الأننصاري، طبع مع شرح الأزهري عليه، دار الفكر - طهران.
- ٢- التحفة، لابن مالك.
- ٣- التصريح، للأزهري، دار الفكر - طهران.
- ٤- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الأربلي، تقديم السيد مهدي المخرسان، المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف ١٣٨٩هـ.
- ٥- حاشية التوضيح، للشهاب.
- ٦- حاشية الجامي، مطبوع على هوامش شرح الجامي.
- ٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لمن ألفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي - القاهرة.
- ٨- حاشية السيوطي، لأبي طالب، مكتبة الرضي - قم.
- ٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة الرضي - قم.
- ١٠- حاشية الفوائد الضيائية لسعد الله، مطبوع مع شرح الجامي.
- ١١- حاشية ياسين الحمصي على التصريح لخالد الأزهري في شرح توضيح الألفية لابن مالك.
- ١٢- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، للسيد ابن معصوم المدني، طبع على الحجر - إيران ١٢٩٧.
- ١٣- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام - طبع مصر ١٣٥٨هـ.
- ١٤- شرح الرضي على الكافية. طبع الآستانة «شركة الصحافة العثمانية» ١٣١٠هـ.
- طبع مطابع الشروق - بيروت بتحقيق الدكتور يوسف حسن عمر - جامعة قاديلونس - ليبيا.
- ١٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المطبعة الميمنية - القاهرة ١٣٢٢هـ.

- ١٦- العروة الوثقى، للسيد الطباطبائي اليزدي، دار الكتب الإسلامية - طهران.
- ١٧- الفوائد الضيائية - طبع عبد الرحيم ١٢٩٦هـ، انتشارات علمية - طهران.
- ١٨- قواعد التجويد، للسيد محمد جواد العاملي، صاحب «مفتاح الكرامة»، مكتبة المفيد - قم.
- ١٩- الكواكب الدرية، لمحمد بن أحمد الأهل، كتاب فروشي جعفري - طهران.
- ٢٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الانصاري مراجعة سعيد الأفغاني - انتشارات سيد الشهداء - قم.
- ٢١- مع المرام، للسيوطى، طبعه محمد النسافى، مكتبه الرضي - قم.

\* \* \*